



الملحق رقم السادس عشر في المجلد



بغداد - ١٣ آب ٢٠١٥

حضره الأستاذ سليم الجبوري رئيس مجلس النواب المحترم  
السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون

### الموضوع/ مذكرة عاجلة حول تشریع قانون العمل العراقي الجديد

تقدیم الاتحادات العمالیة العراقیة لحضراتكم بوافر التحیات وتنثمن دور المجلس في إدراج قانون العمل على جدول أعمال المجلس للتصویت يوم السبت ١٥ آب ٢٠١٥ ، القانون الذي طال انتظاره كثيراً والذی كان بمسودته الحكومية الأصلية مثار جدل واسع بين أوساط العمال وأصحاب العمل على حد سواء ، کون المسودة الأصلية تضمنت تغيرات هائلة قد تسبب بفوپی عارمة في علاقات العمل وبالتالي في سوق العمل العراقي ان تم تمريرها دون اجراء إصلاحات جوهريّة عليها.

على مدى ثلاثة أعوام مضت عملت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية السابقة والحاالية في مجلسكم الموقر على الاستماع لللاحظات والاراء الواردة من النقابات العمالية واتحاد الصناعات العراقي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبعض المنظمات الدوليّة كمنظمة العمل الدوليّة ومركز التضامن العمالی الدولي وتم عقد عدة إجتماعات وورش عمل ومؤتمرات بين لجنة العمل والشؤون الاجتماعية ومركز التضامن العمالی الدولي والأطراف ذات العلاقة (الحكومة ، العمال ، أصحاب العمل ) بهدف الوصول الى صيغة قانون تتوافق مع معايير العمل الدوليّة وتلائم وضع علاقات العمل والتحولات الاقتصاديّة والاجتماعية في العراق. وأدرجت تلك الأطراف عشرات الملاحظات حول مسودة القانون الذي نأسف ان مسودته الأصلية قد كتبت وفق منظور علاقات العمل في منتصف القرن الماضي وهذا ما شكل تحدياً جدياً للجنة العمل والشؤون الاجتماعية في معالجة تغيرات تلك المسودة خصوصاً وان وفا من لجنة العمل والشؤون الاجتماعية السابقة كان قد سافر الى جنيف والتقي بخبراء منظمة العمل الدوليّة هناك في شهر حزيران ٢٠١٢ واستمعوا الى رأي الخبراء في المسودة وتنقوا ملفاً موئقاً من ٤٠ صفحة يحتوي على ملاحظات فنية على التغيرات الواردة في المسودة الأصلية وهذا ما يبيّن حجم المشكلة بهذا الخصوص.

عملت لجنة العمل السابقة ، بالتعاون مع الشرکاء الوطنيين وباستشارة من خبراء دوليين في منظمة العمل الدوليّة ومركز التضامن العمالی الدولي ، على تسدید التغيرات مما استوجب تعديل ما يقارب ٧٠٪ من مواد القانون وادراج مواد جديدة لتصل مواد القانون الى ٢٣٠ مادة ، لكن بعد التشاور بين اللجنة والشركاء الوطنيين ذهب الرأي الى إدراج الملاحظات الجوهرية وإحاله بقية التعديلات على شكل تعليمات تصدر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتلافي التغيير الواسع على المسودة الأصلية.

وكان آخر طرف قد تقدم بـ ملاحظات من ٦٠ صفحة هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي قامت بالاصل بكتابه مسودة القانون وهذا ما يؤكد صحة ما ذهبت اليه آراء لجنة العمل السابقة والحاالية والنقابات العمالية والشركاء الدوليين في أهمية اجراء تعديل واسع على مسودة القانون. ونود احاطتكم علماً ان آخر مؤتمر أقيم بين لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلسكم الموقر وبين مركز التضامن العمالی بحضور النقابات العمالیة العراقیة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية كان خلال الفترة ٧-٥ آب الجاري وجرى خلال المؤتمر مناقشة جميع الملاحظات والوصول الى الصيغة النهائية للقانون المعد للتصویت الذي قدم مؤخراً من قبل لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والذي يمثل الحد الأدنى لمعايير العمل. كما أوان



التعديلات الواردة هي الأخرى بحدتها الأدنى ومن غير الممكن تجاوز أي مقترن تعديل كونه سيتسبب بخلل كبير في القانون سواءً من ناحية الشكل أو المضمون لترابط الأحكام الواردة في التعديلات مع أحكام مسودة القانون الأصلية كون الأخيرة كانت قد احتوت على تناقضات ونواصص ومخالفات لبعض إتفاقيات العمل العربية والدولية المصادق عليها قانوناً. وقد يتبدّل للذهن أن هناك تفصيلاً في بعض الفصول كما في فصل التفاوض الجماعي أو نزاعات العمل الجماعية إلا أن اغلب تشريعات العمل العربية والدولية تتناول ذلك بتفاصيل أكثر مما ورد في القانون المعد للتصويت كونها من أهم الفصول وبدون تلك التعديلات سيكون من الصعب على قضاء العمل البت في أي نزاع ينشأ مستقبلاً والذي وبالتالي سيتسبب بنزاعات عمل فردية وجماعية غير قابلة للحل بين العمال وأصحاب العمل وهذا ما لا يناسب وضع العراق بالكامل حيث أن ما يبحث عليه أصحاب العمل والعمال ومنظماتهم إلى استقرار علاقات العمل وجود آليات واضحة جداً حول التفاوض الجماعية وحل نزاعات العمل الجماعية وفق ما معمول به في دول العالم.

لذا نأمل أن يتم الأخذ بجميع التعديلات المقترنة دون استثناء لأهميتها وترتبطها القانوني للوصول إلى قانون ينظم علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل ومنظماتهم ويحفظ حق كل منها وأن يشرع القانون بالسرعة القصوى لحاجة العراق إلى هذا القانون أكثر من أي وقت مضى بسبب الوضع الاقتصادي في البلد وإننا على يقين إن إقرار القانون بصيغته المعدلة سياسهم في تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التحولات الاقتصادية وأثر الحرب على داعش.

ولا ننسى في ختام مذكortنا هذه تقديم الشكر الجزيل إلى لجنة العمل والشؤون الاجتماعية السابقة وال حالية لجهودها المبذولة في تعديل القانون والاستماع إلى كافة الآراء والملاحظات والأخذ بالإيجابي منها ، حيث وضعت اللجنة أسس الحوار الاجتماعي الحقيقي في العراق بين العمال والحكومة وأصحاب العمل دونما أية قيود أو إشتراطات وهذا ما ساهم في تقديم مسودة قانون عمل معدلة يمكن ان تلبي طموح العمال وأصحاب العمل ومنظماتهم لعدة عقود مقبلة.

ننمن لكم الموفقية في عملكم ... مع الشكر والتقدير

فلاح علوان حسين  
رئيس اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق

علي رحيم علي  
رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال العراق

سعید نعمة ناصر  
رئيس الاتحاد العام لنقابات العاملين العراق

حسن جمعة عواد  
رئيس اتحاد نقابات النفط في العراق